الحتمية العقدية والحتمية السياسية

لابد أن نميز بين حتمية العقيدة وحتمية النصوص، التي لا تخضع لاعتبارات الواقع وشكل الدولة وحال المسلمين، قوةً وضعفًا، وبين الحتمية السياسية التي تتوقف على الظروف والواقع، فالعقيدة تخضع لمفهوم الحتمي ولا تقبل التفاوض أو التنازل، فموقف القرآن العقدي من أهل الكتاب موقف صريح وواضح وثابت مهما كان الزمان والمكان، أما الموقف الإنساني وموقف التعامل، فهو ليس حتميًا، بل هو يتوقف على المصالح والمفاسد، ويتوقف على شكل الدولة والنظام السياسي، والسياسة بطبيعتها ومكوناتها لا تعرف الحتميات، وعند غياب الشرط السياسي يغيب المصطلح الذي أنشأته على المستوى التطبيقي، وإن ظل محتفظًا بخصوصيته على المستوى النظري، ولتوضيح هذه المسألة فإننا نضرب مثلاً بأهل الكتاب في المجتمعات الغربية، فهؤلاء لم يُطلق عليهم أحد مصطلح أهل الذمة، لأنهم ليسوا في ذمة المسلمين، بل المسلمون هم الذين في ذمتهم، كما أنهم ليسوا في ذمة الله لأن المسلمين هناك لا يستطيعون تطبيق ما يتعلق بذمة الله ورسوله مع هؤلاء، بل تحدد طريقة التعامل وفق مجموعة من القواعد قررتها الدولة هناك، والمسلمون هناك لهم حقوق ليس في سلطتهم تحديدها، بل ينالون

منها بقدر ما يسمح لهم، فهم مسموح لهم بالصلاة والصيام والحج، لكن ليس مسموحًا لهم بتعدد الزوجات.

فالواقع هناك تحوَّل إلى ما يُشبه النص الموازي للنص الأصلي، والواقع هناك أشار إلى النص النظري بعدم إمكانية التطبيق، فإذا كان هذا الواقع قام بعملية فرز لنصوص المسلمين، وقام بعمل انتقائي لما يمكن تطبيقه وما لا يمكن، فإنه قادر أيضًا على تعليق مصطلح وتحقيق آخر في بلاد المسلمين أنفسهم.

إن غياب الواقع الذي أنتج المصطلح أدى إلى غياب المصطلح ذاته، هذه قضية كنت أنظر إليها على أنها قضية بدهية ومن المسلمات، لكن ما يحدث الآن يثبت أن هناك تشوشًا معرفيًا، يحتاج إلى إنتاج وعي جديد من خلال واقع لا يمكن أن يظل قديمًا.

وهنا يبرز سؤال يحتاج منا إلى مناقشات كثيرة، وهو:

ما طبيعة الدولة التي ننتمي إليها؟ وما الإطار الذي يحكمنا؟ لأنه ليس من المنطق أن نتحدث في جزئيات وتفاصيل العلاقات بين أفراد الدولة قبل أن نتحدث في إطار الدولة العام، وقواعدها الكلية التي تنشئ قواعده الجزئية.

هل دولتنا إسلامية أم دولتنا ذات أغلبية مسلمة؟

لا شك أن هناك خلطًا بين شكل الدولة، وبين دين الأغلبية التي تنتمي إليها الدولة، ولكي تتضح الصورة شيئًا فشيئًا، يمكننا أن نسأل هل تركيا مثلاً دولة إسلامية، أم دولة ذات أغلبية مسلمة؟

وهنا أستطيع أن أجزم بأني لا أمتلك إجابات واضحة، لأني لا أمتلك نظرية واضحة عن شكل الدولة، لكن الذي أمتلكه هو مجموعة من التساؤلات، هل شكل الدولة يحدد بدستورها أم بأغلبيتها؟ هل يمكن أن يكون شعبها مسلمًا ورئيسها غير مسلم، ومع ذلك تسمى دولة إسلامية؟.

لكن الشيء الوحيد الذي أستطيع أن أجزم به، هو أن شكل الدولة الحالي وطريقة انتخاب رئيسها أو حاكمها، يختلف كل الاختلاف عن طبيعة الدولة الإسلامية التي تحدث عنها الفقهاء، فهل يظل مصطلح أهل الذمة مجرد مصطلح شكلي ترددة الألسنة دون وجود على أرض الواقع، إرضاء لعاطفة جمعية على حساب المفهوم الشرعي والاصطلاحي، أم إن شكل الدولة الحالي يحتم علينا أن ننشئ مصطلحًا جديدًا؟